الاجتماع المشترك بين المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي
23 و 26 يناير/كانون الثاني 2009
نيويورك

وثيقة معلومات أساسية

المسودة النهائية

البند 2 من جدول الأعمال: عدم استقرار أسعار الأغذية وارتباطه بالأمن الغذائي والتغذوي

ملخص:

تشهد أسعار الأغذية اتجاهاً نحو الهبوط عالمياً بالمقارنة بالذروة التي بلغتها في أواسط عام 2008، غير أن كثيراً من البلدان النامية لا تزال تواجه أسعاراً مرتفعة تتجاوز ما كانت عليه الأسعار منذ عامين وتتجاوز بكثير ما كانت عليه عام 2002 عندما بدأت الأسعار في ارتفاع. ومن الواضح أن عدم استقرار الأسعار أو ارتفاعها ضاعف من هشاشة الأوضاع التي يعاني منها الفقراء، سواء فقراء المدن أو الريف، حيث تعرضت قدرتهم الشرائية إلى تراجع خطير مما أدى إلى تدهور كمّي ونوعي فيما يستهلكونه من الغذاء وإلى تدابير سلبية أخرى لمواجهة الحال. فهناك حاجة إلى معالجة المشاكل المنهجية التي كُشف عنها النقاب، ولاسيما انعدام الاهتمام نسبياً بالإنتاج الزراعي المستدام وانتشار سوء التغذية على نطاق واسع، وذلك نظراً لما يُحتمل من أثر عام بسبب الأزمة المالية الراهنة، فضلاً عن الحاجة إلى ضمان بلوغ الهدف الإنمائي الأول للألفية. وهناك أيضاً مخاطر تحفّ بتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية، خاصة وأن سوء التغذية الحاد والمزمن يُعتبر واحداً من الأسباب الكامنة خلف انخفاض نسبة الالتحاق بالمدارس وضعف الأداء فيها وارتفاع معدلات الوفيات بين الأطفال والوفيات النفاسية ووفيات المسنين. كما تتفاقم أحوال اللامساواة بين الجنسين وعدم الامتثال للعلاج في أوساط المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز). وفي هذا السياق، لا تزال تعلـَّق أهمية كبرى على إطار العمل الشامل الذي وضعته فرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة للأمين العام والمعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية، التي تشمل عضويتها رؤساء الوكالات. وتعمل الوكالات معاً وعلى نحو وثيق في إطار الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة وكذلك على الصعيد الإقليمي، لدعم تصدي الحكومات الوطنية القصير الأجل والطويل الأجل لارتفاع أسعار الأغذية، مما يشكل تطبيقاً مباشراً للإطار على المستوى القطري.

معلومات أساسية:

هناك عدد من الأسباب يُعتبر أنها أدت مجتمعة إلى ارتفاع أسعار الأغذية. من ذلك تزايد في الطلب نجم عن استعمال المحاصيل الغذائية في إنتاج الوقود الحيوي، وعن النهوض الاقتصادي لبلدان نامية تتميز بحجم سكانها الكبير، ومن ذلك أيضاً ارتفاع تكلفة الطاقة، وتعرض بلدان منتجة رئيسية لحالات جفاف طويل، وانخفاض المخزون، والمضاربة على السلع الأساسية في الأسواق الدولية. وقد أتضح بجلاء أن نقص الاستثمار في الإنتاج الزراعي وفي الهياكل الأساسية الريفية تسبب في تراجع نمو مردود المحاصيل، مما أدى إلى تفاقم أزمة قائمة كانت صامتة تتمثل في انعدام الأمن الغذائي في كثير من البلدان النامية. وقد تعقـّد أمر نقص الاستثمار هذا بوجود نظم لحيازة الأراضي كثيراً ما تلعب دوراً يمنع من تعزيز وسائل الإنتاج، وخصوصاً لدى الفقراء، ويميز ضد النساء اللاتي كثيراً ما يُحْرَمن من ملكية الأرض.

على أن العامل الشديد الخطورة الذي يتعين أن يُنظر فيه يتمثل في أثر ارتفاع أسعار الأغذية على قدرة الفقراء الشرائية. وقد بلغ عدد الذين يعانون من نقص التغذية، أو لا يستطيعون الحصول على الحد الأدنى من احتياجاتهم الغذائية أو شراءها، 854 مليون شخص حتى قبل ارتفاع أسعار الأغذية. ونتيجة لارتفاع هذه الأسعار صعد هذا الرقم ليقارب المليار. وقد أبلغ 78 بلداً عن زيادة التكاليف المالية الحكومية في 2008، بسبب مجموعة التدابير التي نفذتها

هذه البلدان لمواجهة ارتفاع أسعار الأغذية والوقود. ومن المتوقع أن ما شهدته نهاية العام من انخفاض حاد في أسعار الوقود سيؤدي إلى تخفيف حدة جانب من هذه التدابير.

وقد بدأت أسعار الأغذية في التراجع عالمياً، مع أنها لا تزال أعلى من مستوى أكتوبر/تشرين الأول 2006 بنسبة 28 في المائة وأعلى من مستوى 2002 بنسبة 76 في المائة، وفق معطيات مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية. ولا تزال الحالة مزعزعة في كثير من البلدان النامية. من ذلك مثلاً أن التقارير تشير إلى أن أسعار القمح في بعض مقاطعات أفغانستان تصل إلى 150 في المائة فوق متوسطها للسنوات الخمس الماضية.

ومع أن أسعار الأغذية قد تميل إلى التراجع، فإن تباطؤ اقتصادات البلدان النامية بسبب الأزمة المالية العالمية يمكن أن يؤدي إلى خسارة في فرص العمل والدخل يتعرض لها الفقراء وإلى عجز في الميزانيات المالية وفي الحساب الجاري مما يزيد من الصعوبات التي تواجهها الحكومات للتمكن من تأمين احتياجات الجياع. كما أن التحويلات الخارجية بدأت هي الأخرى في التراجع في عدد من البلدان ويمكن أن ينخفض حجمها في 2008 بنسبة 25 في المائة عما كانت عليه في 2007، وذلك بالمقارنة بما شهدته السنوات الماضية من زيادات كبيرة فيها.

وهناك من الدلائل ما يشير إلى أن الأثر المشترك لارتفاع أسعار الأغذية والأزمة المالية العالمية يتسبب حالياً في انخفاض في العائدات الحكومية وهبوط في التحويلات. أما حجم هذا الأثر المشترك فسيتوقف على عدد من العوامل يختلف مداها من بلد إلى آخر. وبالتأكيد، فإن زيادة الهشاشة بسبب انخفاض القوة الشرائية ستصيب الفقراء مما سيؤدي إلى تفاقم أمنهم الغذائي والتغذوي.

هشاشة الأوضاع:

كان هناك رابحون وخاسرون من ارتفاع أسعار الأغذية. ويدخل في عداد الرابحين المزارعون التجاريون والمزارعون الريفيون الذين يعتبرون منتجين صافين للأغذية قادرين على بيع منتجاتهم بأسعار أعلى، فضلاً عن المضاربين في السلع الأساسية. على أن البائعين الصافين للأغذية يشكلون أقلية في كثير من المناطق الريفية، خصوصاً في أفريقيا. أما الخاسرون فهم فقراء المدن الذين يعتمدون على شراء أغذيتهم ومزارعو الحيازات الصغيرة الذين يُعتبرون مشترين صافين للأغذية، وكثير منهم من النساء، والذين يصعب عليهم كذلك الحصول على البذور والأسمدة بأسعار أعلى، وعمال الخط الأول من قبيل العاملين في ميدان الصحة والمدرسين، فمرتبات هؤلاء يمكن ألا تكون قد عُدّلت لمواكبة ارتفاع الأسعار.

والبلدان التي ترتفع فيها معدلات الخصوبة وتنخفض فيها الإنتاجية الزراعية تميل إلى الفقر عادة وإلى انعدام الأمن الغذائي، وكثيراً ما يتعرض جانب كبير من سكانها إلى نقص التغذية المزمن. ونظراً لآن النمو السكاني المقبل سيكون كله في المناطق الحضرية، على نحو ما يُتوقع عملياً، ومعظمه في البلدان النامية، فإن عدد فقراء المدن المعرضين بشكل خاص لانعدام الأمن الغذائي يمكن أن يرتفع إذا لم تُنفذ سياسات ملائمة تعالج مسألة النمو الحضري. وتعتبر البطالة والعمالة الناقصة أمرين يتصفان بأهمية محورية بالنسبة لانخفاض القدرة الشرائية لدى فقراء المدن.

كما تواجه البلدان الخاضعة للنزاعات أو الخارجة منها من الآثار ما يمكن أن يكون أشد حدة مما تواجهه البلدان الأخرى. فهي عادة تتصف بانخفاض معدلات الإنتاج وشحة المخزون وضعف القدرة على الشراء في الأسواق العالمية. ففي شرق تشاد، تزيد أسعار الذرة الرفيعة (السرغوم) عن أسعار منتصف عام 2007 بنسبة 60 في المائة. وكثيراً ما تفقد الأسر معظم ممتلكاتها بينما تنوء الحكومات تحت أعباء احتياجات التعمير والتأهيل الهائلة التي تتجاوز بكثير ما لديها من قدرات.

والنساء والبنات هنّ الأشد عرضة، بصورة خاصة، لمخاطر عدم تلقي ما يكفي من التغذية، خاصة وأن أوجه عدم المساواة بين الجنسين تتفاقم في أوقات شحة الأغذية. كما يرجّح أن تكون الأسر التي ترأسها نساء وحيدات هي أيضاً من الأشد عرضة لمخاطر انعدام الأمن الغذائي. ففي أحوال الأزمات والنزاعات، يمكن ألا يكون بإمكان النساء والأطفال الحصول على الأغذية بسبب خطر العنف. ونظراً لما لدى الحوامل والنساء المُرضعات من احتياجات غذائية خاصة، وخصوصاً من حيث المغذيات الدقيقة، فإن نقص تغذية الأم يؤدي إلى ارتفاع معدلات الوفيات النفاسية وانخفاض وزن الوليد وسوء التغذية المزمن، مما يؤدي إلى مشاكل في النمو تتواصل طوال العمر وإلى إضاعة الإنتاجية الاقتصادية. كما أن لصغار الأطفال وللمصابين بأمراض مزمنة، من قبيل المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو بالسلّ، احتياجات تغذوية خاصة.

ولذا فإن الأمن التغذوي، بالنسبة لقطاعات كبيرة من السكان، له أهمية كبرى ولا بدّ لتحقيقه من التمكن من الحصول على الأغذية المغذية الكافية (من حيث كميتها ونوعيتها وسلامتها ومقبوليتها من الناحية الاجتماعية-الثقافية)، بل إن الأمر يتعدى ذلك إلى توفّر المياه المأمونة والنظافة والصرف الصحي وخدمات الرعاية الصحية الجيدة. ويعتبر الوقت بين حدوث نقص التغذية وتحقق أثره الصحي الخطير هو على أقصره لدى الصغار والمسنين والعُجّز.

آثار انعدام الأمن الغذائي:

ينخرط السكان المعرضون للتأثر في عدد من آليات التصدي المترابطة لمواجهة ارتفاع أسعار الأغذية. ويتمثل رد الفعل المعتاد في تغيير الأغذية المستهلكة من حيث كميتها ونوعيتها. ففي حي الصفيح "كيبيرا" في نيروبي، أفاد أكثر من نصف السكان بأنهم باتوا يتناولون قدراً من الطعام أقل من الماضي، وأفاد 39 في المائة منهم بأنهم يشترون أغذية أقل ثمناً. وفي فييت نام، أبلغ 90 في المائة من نساء المدن بأنهن خفضن من كميات ما يشترينه من المنتجات الغذائية ومن نوعيتها.

وتشكل التكاليف المدرسية المباشرة وغير المباشرة عائقاً متنامياً عندما تنخفض القدرة الشرائية لدى الأسرة. فالأطفال يتركون المدرسة إما لمساعدة أسرهم في الأنشطة الإنتاجية أو للدخول في معمعة العمل المدر للدخل. وفي غواتيمالا، لوحظ تزايد في هجرة الصِبية والبنات من المناطق الريفية المنكوبة إلى العواصم الإقليمية بحثاً عن عمل منخفض الأجر. على أنه لا يتوفر حتى الآن من الأدلة المحددة ما يفيد بتأثير ارتفاع أسعار الأغذية على معدلات الانقطاع عن المدرسة في مختلف البلدان، غير أنه ينتظر أن توفر الدراسات الجارية بيانات عن ذلك.

ويتفاقم الحرمان الغذائي بالإقصاء الاجتماعي، الذي يؤثر خصيصاً على البنات والنساء، وعلى طوائف وإثنيات محددة، وعلى المصابين بعاقة، والأطفال في المجتمعات المتضررة. ويؤكد ذلك ما يتوفر من بيانات من جنوب آسيا، حيث تواجه هذه الفئات مخاطر الجوع المتزايدة نظراً لإقصائهم منهجياً عن حيازة أية أصول.

وإضافة إلى الآثار الفورية لانعدام الأمن الغذائي، هناك آثار تراكمية تترتب على ارتفاع أسعار الأغذية. ويرجح أن الأصول المنزلية قد بيعت بالفعل، الأمر الذي يشترك مع الانقطاع عن المدرسة وتخفيض استهلاك الأغذية ليؤثر سلبياً على رأس المال البشري. كما أن لتخفيض استهلاك الماء، بالنسبة للمضطرين إلى شراء المياه، آثاره هو الآخر على الصرف الصحي والنظافة مما يؤدي إلى تزايد خطر التعرض للمرض. وحتى مع اتجاه الأسعار إلى الهبوط، فإن "تراكم هشاشة الأوضاع" هذه تستمر ويتعين أن تُعالج كجزء من التدخلات المتواصلة المنفذة على الأجل الأطول.

الأثر الواقع على الأهداف الإنمائية للألفية:

بين عامي 1990 و 2006، انخفضت نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين ينقص وزنهم عن الوزن الطبيعي من 33 في المائة إلى 26 في المائة. ويبين تقرير الأمم المتحدة لعام 2008 عن الأهداف الإنمائية للألفية أن نقص التغذية بين الأطفال (دون سن الخامسة) يمثل عموماً مدى انتشار الجوع بين السكان وأن التقدم ليس كافياً لبلوغ الهدف الإنمائي الأول للألفية.

وبينما يعتبر الأثر الواقع على الهدف الإنمائي الأول للألفية هو الأشد، فإن هناك مساساً بتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية. فالتخلي عن المدرسة بسبب تزايد الضغط على الأسر لتخفيف نفقاتها، يمكن أن يؤدي أيضاً إلى تباطؤ التقدم في تعميم التعليم الابتدائي الشامل (الهدف الإنمائي الثاني للألفية). ويُرجح أن البنات هن الأكثر عرضة للانقطاع عن المدرسة، كما أنهن يتأثرن سلبياً مع النساء عموماً فيما يتعلق بالحصول على الغذاء؛ وعلى هذا، فإن المساواة بين الجنسين (الهدف الإنمائي الثالث للألفية) هي أيضاً مهددة.

ويعتبر نقص التغذية من الأسباب الكامنة خلف ثلث الوفيات بين الأطفال. وقد انخفضت في البلدان النامية وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 103 حالات إلى 80 حالة من كل ألف مولود حي بين عامي 1990 و2006. على أن هناك تحديات خطيرة ستواجه إحراز التقدم في تعجيل تخفيض وفيات الأطفال دون سن الخامسة (الهدف الإنمائي الرابع للألفية)، إذا لم يتم التصدي عاجلاً لنقص التغذية والتدهور المحتمل في الوضع الغذائي بسبب ارتفاع أسعار الأغذية. وبينما يرتبط الحد من الوفيات النفاسية (الهدف الإنمائي الخامس للألفية) بتوفر تدابير الصحة الإنجابية ووسائل التوليد الآمنة، فإن من شأن تدهور تغذية الأم أن يؤدي إلى تباطؤ تحقيق أي انخفاض في الوفيات النفاسية، والتي كان التقدم طفيفاً فيها لا شأن له، إذ لم تنخفض إلا بنسبة 6 في المائة بين عامي 1990 و2005.

وللتغذية غير الكافية آثارٌ مباشرة على عدم امتثال مرضى فيروس الإيدز بالعلاج بمضادات الفيروسات الرجعية. ويتعين لحصول الجميع على العلاج (الهدف الإنمائي السادس للألفية) أن يضمن حصول مرضى فيروس الإيدز على ما يكفي من الأغذية، خاصة وأنهم بين الأشد تأثراً بزيادة ارتفاع أسعار الأغذية. كما تتسبب زيادة ارتفاع أسعار الأغذية بانخفاض في مستوى استعمال المياه، مما يمكن أن يكون له تبعاته الخطيرة على تأمين الحصول على مياه

الشرب الآمنة والصرف الصحي الأساسي (الهدف الإنمائي السابع للألفية). وبالفعل فإن المناطق الحضرية الفقيرة في مدغشقر تشهد انخفاضاً بنسبة النصف في مشتريات المياه.

إطار عمل الأمم المتحدة الشامل:

كان إطار العمل الشامل، الذي وضعته فرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة للأمين العام والمعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية، الذي صدر في يوليه/تموز 2008، قد أشار إلى اتجاه أسعار الأغذية إلى الاستقرار بعد أن بلغت ذروتها مؤخراً. ومع ذلك فقد أوصى الإطار باتخاذ تدابير عاجلة لأن الأسعار بقيت أعلى بكثير من مستويات 2004 ولترجيح احتمال التهديدات بسبب ديناميات العرض والطلب واستنفاد موارد المياه وتدهور الموارد الطبيعية، ثمّ أخيراً بسبب تغير المناخ. وقد شهدت الجمعية العامة توافق آراء على نطاق واسع بشأن إطار العمل ويُعتبر أن لتحقيق نتائجه أهمية كبرى بالنسبة لضمان بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتفادي وقوع أزمات غذائية في المستقبل. وبينما لا يتضمن إطار العمل

تقديرات قوية للاحتياجات العالمية المالية المتزايدة فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذوي، فإن التقديرات الأولية تشير إلى أن ما يتوفر من التمويل يقلّ كثيرا جداً عن الحاجة.

ويسلم إطار العمل بأن الحكومات تؤثر بقوة على سوق الأغذية بطرق شتى تشمل إجراءات التجارة وتحديد الأسعار، وهي إجراءات أثرت غالباً وبصورة سلبية على توفر الأغذية. ومع ذلك، فإن للحكومات دوراً محورياً في تعزيز توفر الأغذية. كما تقع عليها المسؤولية الأولى عن إقامة نظم للحماية الاجتماعية توفر شبكة أمان اجتماعي للسكان المعرضين.

وفي موزمبيق، وهي موضوع دراسة حالة معروضة على دورة المجالس المشتركة، طلبت الحكومة دعماً من الأمم المتحدة للتصدي لارتفاع أسعار الأغذية. ويجري تنظيم دعم الأمم المتحدة هذا على مسارين رئيسيين، تنسق أولهما منظمة الأغذية والزراعة، وهو يركز على تدابير ترمي إلى تعزيز إنتاج الأغذية وتجارتها ويرتبط ببرنامج مشترك يدعمه كل من برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة، ويعنى بزيادة كميات الحبوب والبقول التي يتم شراؤها مباشرة من منظمات أصحاب الحيازات الصغيرة. أما المسار الثاني فتنسقه منظمة الأمم المتحدة للطفولة وهو يعمل على توسيع نطاق ما يوجد فعلاً من برامج لإعادة التأهيل الغذائي والتغذية الإضافية، وتعزيز التثقيف للصغار والكبار على حدّ سواء فيما يتعلق بالمهارات الحياتية وإنتاج الأغذية، وعلى التوسع في برامج التحويلات النقدية.

وتدخل موزمبيق في عداد 27 بلداً حددتها فرقة العمل لأغراض التنفيذ المكثف للاستجابة المنسقة من جانب الأمم المتحدة. وقد بدأ بالفعل تنفيذ تدابير الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في أكثر من نصف هذه البلدان، ومنها عمليات تقييم مشتركة تدعم الاستجابات الوطنية والتوسع في التدخلات التغذوية، حيث يوفر كل من البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية مزيداً من الموارد لأغراض التنمية الزراعية.

الأنشطة المشتركة بين الوكالات:

وتجري الأنشطة المنسقة على جميع مستويات الوكالات، وللمنسقين المقيمين الدور الأساسي في ترتيب الاستجابات المنسقة من جانب الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. وقد دأب المديرون الإقليميون على الاجتماع لتحديد أوجه التقييم والدعم الإقليمي المنسق.

ويدخل في عداد الأنشطة المحددة التي تنخرط فيها الوكالات الأربع دعماً للاستجابات الحكومية، إلى جانب الوكالات الأخرى في الأفرقة القطرية والمنظمات غير الحكومية، ما يلي:

- تعزيز تقديرات هشاشة الأوضاع وتحليل الحالات؛
- التوسع في معالجة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد؛
- توسيع نطاق التغذية المدرسية لتشمل أيام العطل المدرسية واستخدام المدارس كقاعدة لتوفير الجرايات المنزلية للأسر المعرضة؛
- تنفيذ برامج القسائم والتحويلات النقدية لتمكين الناس من الحصول على الأغذية والخدمات الاجتماعية الأساسية؛
- زيادة المساعدة المقدمة في المناطق الحضرية، بما في ذلك برامج تشغيل الشباب؛
- توسيع برامج الأشغال العامة دعماً للجهود المبذولة لزيادة الإنتاج الغذائي أو لشق الطرق التي تربط المزارع بالأسواق، وغير ذلك من منشئات الهياكل الأساسية؛
- تقديم الاحتياطات الغذائية الصغيرة التي يمكن للمجتمعات المحلية اللجوء إليها للتصدي لصدمات الأسعار أو غيرها من الصدمات، وربط هذه المساعدة بتوفير البذور والأدوات والدعم لشق الطرق وبناء الهياكل الأساسية للأسواق؛
- مساعدة صغار المزارعين على إنتاج المواد الغذائية المغذية لاستخدامها في أنشطة شبكات الأمان الحكومية.

إضافة لذلك، يتعاون بالفعل كل من برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، إلى جانب منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وعدد من الوكالات غير الحكومية للقضاء على الجوع ونقص التغذية بين الأطفال (شراكة "ريتش")، بالتركيز على العمل التنفيذي على المستوى القطري لدعم توسيع نطاق التدخلات التغذوية.

فرص التوصل لحلول طويلة الأجل:

يمكن لارتفاع أسعار الأغذية أن يقوض إحراز الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الوقت نفسه، تشير التحليلات المضطلع بها لتحديد أسباب ارتفاع أسعار الأغذية وتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه حول التدخلات الضرورية، إلى وجود حلول طويلة الأجل يمكن أن تساعد على الحماية من أثر الأزمات في المستقبل. ويرجح أن الأزمة المالية الحالية ستؤدي إلى مزيد من تفاقم هشاشة الأوضاع وستجعل الحاجة لاتخاذ التدابير أكثر إلحاحا.

ويمكن أن يكون للاستثمار في القدرات الوطنية على الاضطلاع بتحليل هشاشة الأوضاع آثارُه الايجابية على الأجل الطويل، فهذا التحليل يحدد من هم الجياع والمعرضون وأماكن تواجدهم وأسباب تعرضهم وقدرتهم على التصدي واحتياجاتهم من المساعدة وكيف يمكن لهذه المساعدة أن تقدَّم وأن يستمر تقديمها بصورة فعالة.

ويتعين الاستمرار في إعطاء الولية للتوسع في الاستثمار في إنتاج الأغذية والتدخلات التغذوية، وخصوصاً في البلدان الأشد تضرراً. ونظراً لأن النساء يُشكّلن، على ما يُقدّر، 60 في المائة من مزارعي الحيازات الصغيرة في البلدان النامية، فإن التوسع في الاستثمار في الزراعة ينبغي أن يركز بقوة على تحسين حالتهنّ. وينبغي أن تعطى الأولوية لتوفير الأغذية التكميلية والإضافية للأطفال والنساء. كما ينبغي للاستثمار أن يتصدى للحوافز السلبية التي تُقدم للمزارعين في البلدان النامية، بما في ذلك السياسات الخاصة بالتجارة وبالأسعار. وبالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تتضمن توصيات الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا التابع للأمين العام عرضاً للفرص المتاحة لزيادة الاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي.

وتؤدي شبكات الأمان دوراً له أهميته، ويمكن أن تكون على أشكال مختلفة. فالتغذية المدرسية تساعد على استبقاء الأطفال في المدرسة ويمكن أن تكون أداة لتوفير إضافات يأخذها الأطفال إلى البيت لأغراض إغناء الأغذية المنزلية. وقد أثبتت التحويلات النقدية فعاليتها في تحسين سبل الحصول على الأغذية؛ وهناك مؤشرات أولية توحي بأن متلقي هذه التحويلات في أثيوبيا كانوا أقل تضرراً بأثر ارتفاع أسعار الأغذية. ويتعين في نهاية المطاف أن تُصاغ أنواع التدخلات هذه في نظم للحماية الاجتماعية قادرة على التكيف ويمكنها أن تتفادى آثار الأزمات من قبيل الآثار التي أوقعها ارتفاع أسعار الأغذية. وفي كثير من البلدان، تعتبر نظم الحماية الاجتماعية في مرحلة طفولتها ولم تتشكل بعد بصورة تمكنها من التصدي على نحو أفضل للآثار الخطيرة المترتبة عن أزمات معقدة. فهي بحاجة إلى تحسين كبير في تصميمها وعليها أن توفر الفوائد لأشد الناس عرضة للتأثر.

sjarrett/unicef/16.12.08//reviewed and finalized by kmadi/unicef/19.12.08